نداء الدوحة للعمل – 2024

نحن، المشاركون في المؤتمر الدولي "الأسرة والاتجاهات الكبرى المعاصرة" الذي نظمه معهد الدوحة الدولي للأسرة بالشراكة مع منظمات وطنية وإقليمية ودولية، وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وبعد يومين من النقاشات المكثفة والحوار المعمق الذي انعقد في الدوحة، في دولة قطر، في الفترة من 30 إلى 31 أكتوبر 2024، وإدراكًا لأهمية الاتجاهات الكبرى، بما في ذلك التحولات الديمغرافية، والهجرة، والتمدن، والتغيرات التكنولوجية، وتغير المناخ، وتأثيرها العميق على الأسر، وإشارةً إلى العمل الفني الذي مهد الطريق لعقد هذا المؤتمر الدولي المبني على الأدلة، بما يشمل اجتماعات مجموعات الخبراء الإقليمية التي عُقدت في مختلف أنحاء العالم تحضيرًا للمؤتمر، وتأكيدًا على التحديات المُلحة التي تواجه الأسر على المستوى العالمي، والحاجة الماسة إلى استجابات سياسية شاملة تُعطي الأولوية لرفاه الأسرة وتركز على السياسات التي تدعمها، فإننا ندعو الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والمؤسسات الخاصة إلى:

التوصيات العامة:

- **إعطاء الأولوية للأسر التي تعاني من الأزمات:** منح الاحتياجات الأسرية والدعم الإنساني أهمية قصوى خلال أوقات الحروب والصراعات.
- **دعم مركزية السياسات الأسرية:** وضع السياسات الأسرية كركيزة أساسية للعدالة الاجتماعية، وتصميم سياسات حماية اجتماعية موجهة نحو الأسرة للتغلب على دائرة الفقر.
- **جسر فجوة التفاوت: تصميم** سياسات وبرامج تعمل بفاعلية على تقليل التفاوت وتمكين الأسر الضعيفة.
- **تعزيز الأسر:** تطوير سياسات وبرامج تعزز الزواج المستقر، وتقوي التماسك الأسري، وتحقق الرفاهية الشاملة.
- **الاستثمار في البحث:** تعزيز البحث والمناهج المبنية على الأدلة لتوجيه السياسات الأسرية.
- **إعطاء الأولوية لرفاه الأطفال:** اعتماد سياسات تعطي الأولوية لمصلحة الأطفال، مع التأكيد على أهمية التربية عالية الجودة وتطوير الطفولة.
- **إشراك الأسر والشباب:** تضمين الأطفال والشباب والأسر في اتخاذ القرارات السياسية وتصميم البرامج وتنفيذها، لضمان ملاءمتها وقابليتها للتطبيق واستدامتها.
- **تعزيز التعاون الإقليمي: تسهيل** تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في السياسات الأسرية، وتعزيز التناغم والتنسيق بين الدول الأعضاء.

- **دمج التربية الأسرية في المناهج الدراسية:** إدراج دروس حول العلاقات الأسرية، واحترام الأجيال، والقيم الأسرية ضمن المناهج الدراسية، لتعزيز الروابط الأسرية القوية والتفاعل الاجتماعي الإيجابي.
- **إنشاء المؤسسات الأسرية:** تأسيس أو تعزيز المؤسسات الحكومية المعنية بالأسرة، مثل الوزارات أو المجالس أو اللجان، للإشراف على السياسات الأسرية وتنفيذها. وتزويد هذه المؤسسات بالموارد والسلطات المناسبة للتعامل بفعالية مع القضايا الأسرية.

الأسرة والتغيرات التكنولوجية

- **حماية الأطفال في هذا العصر الرقمي من خلال** سن التشريعات القوية لحمايتهم من مخاطر استخدام الإنترنت وضمان خصوصيتهم.
- **الاستثمار في بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات تكون ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع ل**توسيع نطاق الوصول للعائلات ذات الدخل المحدود، خاصة في المناطق المحرومة ومنخفضة الدخل.
- **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن** من خلال ضمان الوصول المتكافئ إلى التقنيات المِساعدة.
- **توسيع الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة، خاصة في المناطق غير المخدومة،** من خلال الاستفادة من التدخلات الرقمية والرعاية الصحية عن بُعد. مع دمج هذه التقنيات في الأنظمة الصحية الحالية، والاستثمار في بنية تحتية قوية للإنترنت لتقليل الفجوة الرقمية.
- **تعزيز الثقافة الرقمية ومهارات التفكير النقدي بين جميع الأجيال** لتمكينهم من التعامل مع تعقيدات العصر الرقمي بمسؤولية وأخلاقية.
- **صياغة وتنفيذ الإرشادات الأخلاقية لتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة** لضمان فائدتها للمجتمع وتقليل التأثيرات السلبية المحتملة على الأسر.
- **جسر الفجوة الرقمية بين الأجيال** من خلال تطوير سياسات وبرامج تعزز التضامن بين الأجيال، وتوفر فرصًا للتوجيه والتفاعل الإيجابي.

الأسرة والهجرة والتمدن

- **دمج الأسر المهاجرة في الدول المضيفة** من خلال سياسات شاملة تقلل من التمييز، وتشجع على اكتساب اللغة، وتقديم المعلومات الأساسية حول ثقافة المجتمع المضيف، بالإضافة إلى توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة لهم.
- **اعتماد إجراءات مبسطة وسريعة لجمع شمل الأسر**، وخاصة للفئات الضعيفة مثل النازحين داخليًا، واللاجئين، وطالبي اللجوء. مع إعطاء الأولوية للحالات التي تشمل الأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- **إعطاء الأولوية لاحتياجات الأسر في التخطيط والتصميم الحضري** لخلق مدن شاملة وصديقة للأسرة.
- سن سياسات تسمح بجداول العمل المرنة، وإجازات الوالدين مدفوعة الأجر، وتوفير رعاية أطفال ميسورة التكلفة، وذلك نظرًا لأهمية هذه الإجراءات في ظل توجه الأسر نحو النموذج النووي وابتعادها عن دعم الأسرة الممتدة.
- إنشاء بنية تحتية حضرية مرنة ومستدامة، مثل المساحات الخضراء وشبكات النقل العام الفعّالة، لتعزيز ظروف العيش الصحية.
- توفير خيارات السكن ميسورة التكلفة والدعم المالي، بما في ذلك القروض المدعومة وبدلات السكن، لضمان استفادة جميع الأسر من مزايا التمدن، مما يقلل من نمو المناطق السكنية العشوائية.

الأسرة والتغيرات الديموغرافية

- **دعم تكوين الأسرة وزيادة معدلات الخصوبة** من خلال اعتماد سياسات تُحقق التوازن بين العمل والحياة، وتقديم بدلات اجتماعية، والاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر.
- **تقليل معدل وفيات الأمهات والرضع** عن طريق تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، خاصة في المناطق المحرومة وأثناء الاستجابة للحروب والصراعات والكوارث الطبيعية
- **إعطاء الأولوية لرعاية كبار السن والشيخوخة النشطة** من خلال تطوير سياسات تدعم كبار السن ومقدمي الرعاية لهم.
- **الاستثمار في التعليم والتدريب المهني** لتمكين الشباب وإعدادهم لسوق العمل.

- **مراعاة التنوع الديموغرافي** من خلال تصميم سياسات ملائمة للسياقات الوطنية والإقليمية المحددة، مع أخذ عوامل مثل أنماط التربية، ومعدلات الخصوبة، ووفيات الأطفال، ونسب الشباب وكبار السن في الاعتبار.

الأسرة والتغيرات المناخية

- **حماية الأسر من الآثار السلبية للتغيرات المناخية** عبر سياسات تمنع الكوارث المناخية، وتستعد للاستجابة لها بفعالية عند وقوعها.
- **خفض انبعاثات الغازات الدفيئة** عن طريق الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتنظيم أسواق الكربون لتشجيع الانتقال من الوقود الأحفوري إلى بدائل مستدامة.
- **تعزيز البنية التحتية للأسر** من خلال تحسين قوانين ولوائح البناء لضمان أن تكون المنازل والمدارس والمرافق الصحية وغيرها من البنى التحتية الحيوية قادرة على الصمود أمام الأحوال الجوية القاسية.
- **تمكين الأسر من خلال تزويدها بمعلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب** عبر أنظمة الإنذار المبكر، لمساعدتها على تجنب الأضرار أثناء الأحداث الجوية القاسية.
- **إشراك الأسر في العمل المناخي** من خلال تضمينها في صنع السياسات والمبادرات المجتمعية لمواجهة تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود.